

حول إشكالية بناء الدولة بين الرؤية السياسية والطرح القانوني

د. ميلود عامر حاج
المدرسة الوطنية العليا للعلوم
السياسية الجزائر 3

ملخص:

إن صياغة مفهوم جديد للدولة لا يعتني البتة تواجد الفوضى السياسية المتبادية في ظل تنامي تيار العولمة المناهض لذلك، وذلك قياساً بما لم تحققه الدولة نفسها من أحلام اجتماعية ومشروعات اقتصادية على حد سواء. لذا فإن حضور الدولة ضروري جداً في تطور المجتمعات من عصر إلى عصر آخر، لا لشيء وإنما ونحن على مشارف الألفية الثالثة. لكن ظاهرة العولمة كثيراً ما تعمل على حماية البيئة، ومحاربة الأمراض المعدية، وإدارة أسواق البورصة، وتطوير البيوتكنولوجيا والسيطرة على النمو الديمغرافي خاصة بعدما أفقد الإقليم صلاحيته لفائدة السوق في الدول الصناعية على وجه التحديد. بينما نرى العكس من ذلك في الدول النامية التي لم تبحر هي الأخرى في العمق من صراعات داخلية وتحركات خارجية، مازالت إلى حد الساعة في مفترق الطرق، أي بين التخلف والتبعية.

لذا فإن إعادة النظر من جديد في هذا الخصوص لمفهوم الدولة يستلزم بناء رؤية سياسية جادة وفعالة لما بعد المفاهيم الأولى السائدة خاصة الغربية منها من خلال إصلاح مؤسساتها ودمقرطة دستورها ما هو إلا رهن لهذا التحول الجاد والجديد في آن واحد والذي من الممكن صياغته مجدداً تباعاً ونمط التحول العالمي نفسه الذي يفرض متغيرات صعبة وقاهرة في جدول أعماله وكذا في موازين القوى الدولية. ذلك ما نستشفه من خلال ضغوطات المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتجارة في الدفع بعجلة السوق على حساب الدولة جراء الدفاع عن مصالحها الوطنية، وذلك من أجل الوصول إلى بناء معادلة متكافئة الأطراف بين الداخل الوطني والوسط العالمي.

الكلمات المفتاحية: الدولة، المشاركة السياسية، الإدارة، العقد الاجتماعي، الاقتصاد، الاجتماع، النخبة، النظام السياسي والطبقة الحاكمة.

Résumé:

La redéfinition d'un nouveau concept en termes d'État ne correspond guère ni au désordre politique latent ni au courant de la mondialisation contraignant suite à ce qu'a fait échouer l'État lui-même pour réaliser les rêves sociaux et les projets économiques. La présence de l'État demeure, elle, certaine à travers l'histoire récente, notamment en ce début du troisième millénaire. Mais, suite au phénomène de la mondialisation que l'État tend à protéger l'environnement, à lutter contre les épidémies, à réguler les marchés boursiers, à développer la biotechnologie et à maîtriser la démographie. De même, la notion du territoire perd de plus en plus son poids au service du marché. Ce dernier a besoin d'ores et déjà d'être régulé par l'État, afin de lui éviter les crises financières. C'est ce qu'on ne le voit pas très clairement notamment dans les pays du tiers monde. Celui-ci est partagé entre les conflits internes et les agressions externes. Autrement dit entre le sous-développement et la dépendance.

Par ailleurs, il s'agit en ce sens de dégager une nouvelle vision politique apte après avoir traversé ce qui est produit occidental, sinon dans les pays occidentaux eux-mêmes vivant en désarroi sans précédent par le biais de réformer les institutions et démocratiser les constitutions suite à cette mutation profonde que connaît le monde moderne. Ce qui exige par conséquent des changements urgents et oblige un cahier des charges très lourdes dans les rapports de force internationaux. Cela s'avère vrai lors des pressions du Fonds Monétaire International et la

Banque Mondiale en favorisant plutôt le marché au détriment de l'État, mais tout en souhaitant, entre autres, de créer une équation équilibrée mais souhaitable entre le National et l'International.

Les mots clés: État, Participation politique, Administration, Contrat social, Économie, Social, Élite, Classe politique, Constitution.

مقدمة:

كثيراً ما يتعاضد دور الدولة عبر الرجال ومؤسساتهم قياساً والكيفية التي تخضع لها طبيعة المقاربة التي يولها الواقع السياسي انطلاقاً من المعادلة السياسية المعمول بها على خلفية النظرية السياسية السائدة والمؤثرة على مقدرات العمل السياسي نفسه. علماً أن الصبغة الجديدة للعمل السياسي تقتضي ما يبعث به الواقع وفق أطر وإستراتيجيات تتحكم في هذا الواقع نفسه شريطة أن يكون مغايراً للماضي ومصلحاً للواقع ومسيطرًا على المستقبل. إن علمية السياسة تتحدد معالمها وتتمو آفاقها انطلاقاً بما يوليه العالم السياسي للرجل السياسي من عمل جاد وهادف للمجتمع الواحد خشية التصادم مع هذا الواقع دون معرفة جيدة له. لذلك يُستنصح أن تكون السياسة بمثابة همزة وصل بين الفكرة والأسلوب حتى تكون المقاربة فعلية أو تكاد تقترب من أرضية الميدان المشترك. عندئذ يكون التلاحم والتناسك ضروري جداً لأن عمل التنظير مهم للغاية، بل أجدر بالعالم السياسي بأن يعطيه الدراية الكاملة والإحاطة الوفيرة حتى لا يقع الرجل السياسي بعدئذ في قطائع واختلالات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.. إذ لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن لا نولي قدرًا كبيراً للتناقض والتناسك السياسي كقيم وكرموز لكي نثني قدرات البعد الاجتماعي نفسه على خلفية إفراز ما يسمح للعالم السياسي ما يجعله يحلل ويناقش الصنع والتجليات للعمل السياسي.

قد تبدو أنها معركة طويلة النفس بين الواقع والأفراد وذلك من خلال ما يجمع وإياهم من مشاعر وأحلام ومشروعات تقوم أصلاً وأساساً على بناء عقد اجتماعي⁽¹⁾ يُحدد بدوره الواجبات والحقوق انطلاقاً من وجود مواطنة متأصلة في الوعي الجمعي للأفراد والجماعات حتى لا يعيش المجتمع بدوره عالة على الدولة أو الدولة في تناقض وتعارض مع المجتمع الذي تنحدر منه. إن الاضطلاع بالدور السياسي نفسه هو رهن البعد الاجتماعي الذي يعمل على تطوير النسق السياسي نفسه من أجل التكامل والاندماج والتلاحم، وذلك لا يتأتى إلا عن طريق بناء معادلات تنموية شاملة تبدأ من الوعي والوعي الجاد من أجل تحديد الرؤية والظروف والأساليب مع الأخذ بعين الاعتبار مدى المكانة التي توليها السياسية لغيرها وما يولها غيرها لها.

ومن هذا المنطلق تتحدد الدعامة السياسية، بل وظيفتها في استساعة ما يوطد من أصول الفكر السياسي المتوافر في كل مجتمع نظريةً وواقعاً، فكرةً وأسلوباً، منهجاً وفلسفةً، تنشئةً وتحزباً، تربيةً ومقدماً... وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية: ما هي أهمية الدولة في المجتمع الواحد وهل تحتاج دوماً إلى التجديد والتطوير؟ وهل الدول تشترك في وعاء واحد أم تختلف من حيث الجغرافيا والديمقراطية والسوسيولوجيا والدستور؟ مما يجزنا إلى القول بربط ذلك بالفرضيات الآتية عن طريق حدود الدولة الوطنية وتطور المجتمعات والبناء المؤسساتي وفواعل من غير الدول.

1. حول الدولة

قديماً، انقاد كل من أفلاطون وأرسطو؛ الأول في كتابه الجمهورية The Republic، أما الثاني في كتابه السياسة The Politics بأن جمعا على خلفية أن الفرد لا يمكن أن يعيش بمفرده أو في صراع مع الآخر؛ إلا إذا توافرت ثمة شروط والتزامات تجعله يعيش مع بني جلدته؛ وفق ما يضمن رزمانة التعايش السلمي والوفاق الإنساني انطلاقاً من الدولة كضامن أساسي لزروعات الأفراد وتوجهات الجماعات. وعليه يبقى مكسب العدالة أساسي لكل تحول ضامن لهذه العلاقات الموجودة بين هؤلاء وأولئك فيما يضمن سلامة العقد المبرم، بل وقداصة التحول المرتقب. لذلك لا يمكن للأفراد وحدهم أن يعيشوا لمجرد أنهم التقوا في مدينة - الدولة، بل كما دعاها أرسطو كأساس لكل تجمع بشري، إن لم تكن بمثابة كيان حي؛ أي بمعنى كائن كبير وعريض يحمل في ثناياه كل الأفراد والجماعات. ومن هنا يمكن سر كل مجتمع وعبقريته لا في رصد لتوجهاته فحسب، بل في تخطي الصعاب وتجاوز الحن لما يبيني عرى العلاقات في المجتمع الواحد: "كما أن الدولة في مجملها ما هي إلا مجموعة متكاملة من الأفراد. فالفرد بطبيعته غير كامل. وهولا يستطيع بإنسانيته إلا في ارتباطه بالآخرين في نظام واحد هو

الدولة ولا يصبح للإنسان أي كائن أو هوية إلا في ارتباطه بدولة ومجتمع. فالدولة إذن أكبر من مجموع أفرادها، وهي تجمعهم سوياً في كيان عضوي واحد. فالفرد أصل الدولة، ولكن بمجرد ظهور تلك الأخيرة يذوب الفرد فيها ويصبح عضواً من أعضائها المترابطين في كيان واحد⁽²⁾.

علماً أن الفرد مهما كان انتماءه سواء من حيث التجمع (المدينة) من منظور أفلاطون أو من حيث الأصل بحسب أرسطو (الأسرة)، إلا أن علاقته تبدأ من الثانية وتنتهي في الأولى، وذلك من خلال الانتماء والتوجه والتأصل والانصياح من أجل خدمة الآخر في إطار العقد الاجتماعي. لذا ينبغي ربط هذه العلاقة الجامعة بين الأصل والتأصل فيما يضبط كل توجه سياسي يخص التماسك والتناسق من حيث تحديث البنى وخلق الأفكار وبناء المشروعات. لأن في تجمع المجموع في المدينة كأطراف اجتماعيين، فإن ممثلهم يشترط فيهم الكفاءة والكيفية من أجل ربط علاقاتهم بهم بعد حملهم لمسؤولياتهم ما يوطد الدعائم ويزيل الخلاف ويضمن التعاون خدمةً والقضايا الأساسية المطروحة التي يلتقي حولها هذا التجمع البشري. ومادام هنالك تجمع بشري، فلا بد من توافر لديه صفة العدل لدى الممثل والرقب، أي لا يمكن تحقيق صفة التمثيل والأمانة حتى لا ينحل هذا الترابط الأخلاقي والتعاقد الاجتماعي لمجرد غايات وقتية وحاجات عابرة شخصية. لأن الأمر يعود إلى توطيد هذه الصلة بهذا الترابط المتين فيما يقضي على الخلاف الكامن عن عدم وضوح الرؤية وتماسك الطبيعة الوعي الناضج وتوحد العلاقات. كما أنه والحالة هذه هو الوقوع في خلل أو اضطراب أو تراجع في التجمع لدرجة أن هذا التجمع تبقى ناقصة أو ضعيفة المردودية مادام التلاقي يرفض مبدئياً التراجع والتناحر بين أطراف وأطراف المجتمع الواحد.

كما تعد الدولة صيرورة تاريخية وحركة سوسيولوجية تصنعها المجتمعات من أجل ضمان سر وجودها وتفوقها بين الدول. فهي ظاهرة بيروقراطية يقول هيجل على خلاف ماركس الذي يرى فيها تبرع للطبقة البرجوازية عليها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. لكن السؤال المطروح هو: إلى أي مدى يمكن للدولة أن تقوم بدورها من أجل تحقيق المصلحة العامة؟ كثيراً ما يختلف المختلفون حول طبيعة هذا السؤال في الوصول إلى إجابة مرضية لدى هذا التجمع وعبر قاداته ونخبه بحيث لا يمكن أن تكون هنالك دولة بكل المقاييس القانونية والسياسية والثقافية والتاريخية... إلا إذا شارك الجميع في بناء ذلك وبدون إقصاء أو تهميش. أي بكلام آخر أن تكون للدولة صفة الدولة Étatisation في الوعي السياسي نفسه الذي لا يرى في السلطة مجرد هدف فحسب، بل وسيلة من أجل خدمة المجتمع نفسه: "إن الإشارة إلى أعمال فير حول البيروقراطية، حيث ماركس انطلق من ذلك من أجل توضيح البنى البيروقراطية الحقيقية. فالدولة تشكل قوة حقيقية وبالتالي يصبح لها محتوى مادي. من هذا المنطلق، تأخذ الدولة كامل وعيها، بحيث تصبح الحياة السياسية تبحث عن تضيق الخناق على الشروط الأساسية. إن المجتمع البرجوازي وعناصره تظهر في شاكلة حياة مهمة ومطلقة للإنسان"⁽³⁾. إن مفهوم الدولة عند هيجل يعني محاكاة العقيدة الألمانية من أجل الترفع عما يعيق مسارها بهدف أن تكون قاعدة للأحداث الموضوعية دون إعطاء الأولوية لما يضعفها، عكس ما ذهب إليه ماركس الذي لم يغادر انتقادات هيجل من أجل التعبير عن الدولة التي تمثل في اعتقاده محك الصراعات ونقطة بلورة الجهود وتضافرها وتبديدها من خلال تناقض الآراء وتباين المعارضات. وبالتالي فإن ماركس فير قد دعا إلى عقلنة البيروقراطية على أساس القيام بدورها من منظور دولي قادر على تسيير شؤون الرعية. هذا ما يشكل قوة تفكير ماركس فير إلى درجة أن أصلح عنه ماركس البرجوازي في الإدارة والسلطة السياسية والبعد الاجتماعي لألمانيا: "إن ازدواجية نظرية الدولة، أي بين تلك التي تهتم بالاستقلال تجاه المجتمع المدني أكثر من البرجوازية كطبقة مهيمنة والتي لم تعترف بعد بالدولة كجهاز لخدمة للقوى الاجتماعية والاقتصادية الطلائعية والتي تزدهر شيئاً فشيئاً"⁽⁴⁾.

وبالتالي نستطيع القول بأن كل من ماركس وانجلز قد اعتبرا بأن تشكيل الدولة عبر البيروقراطية كونها تخضع إلى حكم الأقلية ومحكومة الأغلبية عن طريق القهر والإجبار، بحيث في الوقت ذاته لم يعد ذلك نافعاً مع انتشار الديمقراطية وفشل التنمية وإلحاق أساليب الحكم الراشد وغيرها. بينما دور كهنايم استطاع هو الآخر أن يعبر عن الدولة على أساس تقسيم العمل والذي يعد بدوره إحدى ثمار الثورة الصناعية، وذلك بإلحاق دور الدولة كأحد مقومات تقسيم العمل، أي تدخل الاقتصاد كفاعل مني لطاقت المجتمع الواحد وكأحد مجالات الحيوية بامتياز بهدف تنامي الثروة وتوزيعها: "كل الدول ليس لديها نفس الطبيعة"⁽⁵⁾. كما هو معروف أن الدولة من

منظور دوركهايم هي رمز الفكرة باعتبارها مجال يخص الفكر وأن دائرة التفكير لم ولن تنقطع بدأ من خلال رابطه بأن " الدولة هي عبارة عن عضو للتفكير والمداولات"⁽⁶⁾. إلا أن تحديد دور الدولة قياساً ومكانة المجتمع بين الأمم هو الذي يحدد ماهية الدولة ووظيفتها على أساس ما تقوم به من أدوار لا يحكم العامل السياسي وحده فحسب، بل بقدر ما تصنعه من أشواط وما تقتطعه من مراحل إيجابية وذلك على أساس أنه " بقدر ما تكون الدولة قوية، بقدر ما تكون محترمة"⁽⁷⁾.

إن تنامي الدولة لا كسلطة سياسية كامنة في المجتمع الواحد فحسب، بل بقدر كونها مؤسسة عالية في المجتمع حيث تقبل بالتقارب منه والتباعد عنه من خلال جره عبر أهدافه ومطالبه إلى مستوى معين من البناء والتوافق. علماً أن السياسة نفسها تنبثق من الدولة التي تقوم على ازدهار العلاقات من طور إلى آخر بحكم تقارب المسافات العامة بين الحكم وصيغ الأحكام.

لذلك تبقى الدولة كؤسسة قابلة للتطور والانكماش بناء لما تخضع إليه من منطق يؤول إلى كبح جماح ما يعيق هذا التطور الذي يخضع إليه الإنسان نفسه وعبر التاريخ. لكن من منظور عصري للسياسة يقول تالكوت بارسونز، لابد من التفريق بين الفرد كعضو في المجتمع والمواطن كعضو في المجتمع السياسي؛ أي بمعنى أن الفضاء السياسي أو الحيز العمومي يكون قادراً على تجاوز الصعاب، وذلك من خلال تدارس العراقيل والقضاء على المشكلات المطروحة. إن السياسة تعتبر وليدة كل جيل قادر على بناء واقعه من خلال ما يتبناه من أفكار يطرحها انطلاقاً من ظروف محيية ووسائل متاحة. وقد تكون معالجة العضلات المطروحة هاته والتي تعني طرح حلول توافقية للقضاء على التآكل والاقسام فيما يبني عرى العلاقات الاجتماعية والنهوض بالمشروعات الاقتصادية. إن تخطي مواطن الضعف وتجاوز بواطن الزلل في النظام السياسي الواحد هو ثمرة تكاثف الدولة والمجتمع الواحد دون إحداث خلل بينها. لأن عدم تلاقيها كثيراً ما يبني ضعفها معاً وما الصراع في المجتمع ما هو إلا قلة الثقة المتواجدة بينها في التعامل على أساس قواعد قانونية وأسس دستورية ضامنة للحريات الفردية والجماعية: " إن تصور بناء الدولة يؤدي إلى تواجد ثمة بنيات جديدة في كل مجتمع عن طريق مؤسسة جديدة تسيطر على كل المؤسسات الأخرى وذلك من خلال تعميق طبيعتها العالمية من خلال فردانية العلاقات الاجتماعية"⁽⁸⁾.

كما لم يتفق جمهور العلماء على مر العصور على مصطلح جامع مانع بخصوص الدولة نظراً لاعتبارات متعددة ومتنوعة بحكم ما خطاه كل مجتمع من ظروف وسياقات بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها بحيث أن الدولة في جوهرها واقعة اجتماعية؛ فهي لم تتكون على نحو عضوي وإنما هي بنية اجتماعي قام بناءً على ظروف اجتماعية موضوعية تفاعل الأفراد معها، ثم صاغوها بعد ذلك بالهيئة التي تعرف اليوم بالدولة. ومن هنا فهي تختلف عن كل أشكال التنظيم المدني منها (كالعائلة والعشيرة)؛ إذ تلعب التلقائية دوراً مهماً في تكوينها. "والدولة - أيضاً - ليست ظاهرة مادية ذات وجود محسوس، وإنما هي بنية أقامه التفكير الإنساني لفرض التنظيم الاجتماعي، وعليه فهي مبنية على أسس عقلانية وقانونية ..."⁽⁹⁾. كما يمكننا أن نضيف بأن الدولة تعني بالسياسة بحكم كونها أداة هامة من أجل ربط القمة بالقاعدة ما يضمن التوافق والتعاون بينها شريطة التمثيل الواضح والعدالة المنصفة ما يدفع بالجميع إلى مراتب مرموقة. إذ يتخلى فيها المواطن عن جملة بمواطنته وعدم تناسيه لواجباته والمسئول عن أنانيته حتى ترتقي الدولة إلى مصاف الدول الراقية. علماً أن الدولة تتشكل بتعاقب النخب السياسية والبناءات الفكرية والأطروحات القانونية، سواء تعلق الأمر بقضايا المجتمع أو بمسائل اقتصادية بحثاً عن الثروة وتوزيعها بهدف الادخار والاستثمار، بحيث يأخذ فيها المعيار الإداري (البيروقراطي) انطلاقاً من التعددية (الفرد) ما يعزز من قواعد اللعبة السياسية ربطاً بالتحوّل الإيجابي وليس التأخر السلبي: " الجماعة، لأول وهلة، تتضمن بعض الإحساس بالانتماء، المحلية، مجموعة من القيم والمعتقدات والأهداف المشتركة. وهذا ربما يقودنا إلى الخلاصة أن الجماعة تقع في مواجهة مناقضة للدولة أو أنها مميزة عنها. وهذا لا يمكن أن يعبر إلا عن نصف الحقيقة. الكثير مرة أخرى يعتمد على نظرية المرء حول الدولة. فإذا نظرنا إلى الدولة على أنها مجرد نظام حكومي بيروقراطي أو جسد من المؤسسات، فبالتالي يمكننا القول بأنها متميزة عن الجماعة. ومن ناحية أخرى، إذا نظرنا إلى الدولة على أنها نظام أكثر شمولية واتساعاً ليشمل كل العلاقات الاجتماعية وليجسد مثاليات أخلاقية جماعية. فبالتالي يمكن القول في معنى هام أنها تضم الجماعة. وهكذا فإن معنى الجماعة، مثل المجتمع، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكيفية التي ينظر بها الإنسان إلى الدولة"⁽¹⁰⁾.

إن ضرورة التخلص من عقد المجتمع هو رهن ظهور الدولة في أوروبا والتي كانت وما تزال محل البحث والدراسة في علم السياسة وفقه القانون من أجل تطوير المجتمع على اختلاف أطبافه وطوائفه ما يضمن سر التنظيم والنظام في المجتمع الواحد. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الدولة ما هي إلا وسيلة سياسية بامتياز يلجأ إليها القادة في الغرب كونها ساهمت في الثورة الفرنسية عبر العنف، وما دامت صياغتها الأولى منحدر من ذلك، فإن الدولة تلو فوق كل المصالح الشخصية والأهداف الآتية بعلوها فوق كل فريق أو غاية لا تحمل المصلحة العامة. ومن هنا يعود بناء الفكر السياسي السائد والمسيطر على توجهات الدولة نفسها من خلال الرؤى والاستراتيجيات المخطط لها والذي يثمن بدوره في حالة ثرائه كل تحول مرتقب، إن لم يساهم في علو النقلة ونضجها من الحضيض إلى معاني التنمية. أي بمعنى آخر التخلي عما هو شخصاني آني. وعلى ضوء ما تقدم، جاء العقد الاجتماعي لينبي هذا التوجه في الفكر الغربي حتى يحتل الفرد مركز التحول في وسطه انطلاقاً من الدولة تجاه المجتمع الذي ينتهي إليه.

أ. العقد الاجتماعي

إنه لضروري في التأكيد على قداسة العقد الاجتماعي باعتباره يحث على تماسك المدينة نفسها، لأنه تواصل للرؤى وتكاتف للجهود ونقطة تحول للتوجهات في نسق اجتماعي واحد قد يسهل من مهمة السياسي إلى حد ما. إذ لا يمكن البتة التغافل عن العقد الاجتماعي رغم تطوره التاريخي من روسو إلى يومنا هذا. لأنه وبدون تعاقد الأفراد والجماعات فإن عرى علاقاتهم تكاد أن تنفصم دون التوافق بينهم على سعادتهم وعلى تعاظمهم على حد سواء. لذا يأتي الدستور في هذا السياق ليعطي دفعاً جديداً لهذا التعاقد بين المجتمع ونفسه، أي بعبارة أوضح ضرورة القضاء على ما يعطل من قدرات المجتمع من الضرر والسهر على ما ينبي طاقاته داخلياً ويقوي من شوكته في المحافل الدولية.

لأن بفكرة عدم القبول بنظرية العقد الاجتماعي Contrat social وكأن المجتمع خال من كل نواة صلبة تدفعه إلى الأمام شريطة أن يكون متوافقاً وتطاعته. وقد يتساءل كل واحد منا، على أن فكرة التطور موجودة وتتأشى مع الزمن. لكن تواجد العقد الاجتماعي وتطوره، يعني كذلك تطور لهذه العلاقات الاجتماعية بين السلطة والمجتمع دون المساس بالمصالح المشتركة والغايات المنتظرة. من هذا المنطلق تتحدد ماهية الدستور والدولة ودولة القانون وغيرها التي تعد من الأسس التي تخضع إليها المواطنة. إن الخروج من نطاق الانتماء إلى مجال التمثيل، ومن عقدة الانكفاء عن الذات إلى رحابة العقل ومن إطار المغازلة إلى مجال التحليل ونقد الذات، هي تلكم أحد وجوه سمات العقد الاجتماعي الذي نود أن يسود لا من أجل القضاء على الفوضى فحسب، بل بقدر حث الوعي وتحسيس الذهنية وتأطير السلوك بهدف تقادي ذلك على جعل الإنسان بوجه أعم والفرد بوجه أخص مركز الحدث ومنطلقه بامتياز.

وإذا كانت أوروبا بتخلصها من قبضة الكنيسة وإنهاء عهد العصور الوسطى على أن الدولة كانت إيداناً من هذا المنطلق بعدما تمخضت عنها حاجات الطبقة البرجوازية الصاعدة بعد انهيار النظام الإقطاعي وميلاد النظام الرأسمالي عبر الثالوث العقدي: هوبز (1588-1679)؛ كرمز لمعنى الحياة الانعزالية بميولاته للملكية وأن كل انفصال عنها ما هو إلا ذو طابع وحشي. أما جون لوك (1632 - 1704) الذي استفاد من أخطاء سابقه دون عزلهم، وذلك من خلال إلحاحه عن العقد وبناء الحكومة وبدخول كل شخص مجال الاتفاق لكي يصير ملزماً لقرار الأغلبية وبدونها لا يوجد ثمة لمعنى التلاقي والانتظام. وأخيراً جون جاك روسو (1712-1778) الذي استفاد كثيراً من التجربة الانجليزية من خلال دعوته إلى الحرية والقضاء على التفاوت الطبقي في فرنسا.

ومن هذا الباب، تتحدد كذلك صفة الدولة الناضجة وليس الدولة المنهزمة أو المفرطة، أي بمعنى أن تقل الفوضى والفوضى النسبية حيث الدولة الناضجة أو العاقلة أن تأخذ بالمسببات دون أن تنصهر في بوتقة البحث عن الحلول المحققة حيث يزداد الطين بله. لذلك فالأخذ بالأسباب يعني تقليل من شأن الفوضى التي لا تتم عن سلوك العقد والعقود المبرمة بين السلطة والمجتمع، لا من حيث السياسة ولا من حيث القانون. وعليه ينبغي أن يكون التعاقد مفيد وإيجابي لأنه يخرج بالجميع إلى مستوى آخر من التآلف والانبعاث عكس الفوضى والابتزاز: إنه ثمة مستوى حضاري وبعد إنساني يصنعه كل مجتمع لنفسه في دائرة التاريخ. إنها لقدرة بالغة ومجدداً كبيراً يقوم به كل مجتمع لنفسه وعن طريق أبنائه الخالص.

وبعيداً عن الفوضى ومن أجل تفاديها على خلفية الخوف من الاقتتال الشامل، حيث لا يعني ذلك البتة من السياسة الحكيمة بشيء، وإنما في طبيعة الإنسان المعاصر وما يصبو إليه في كنف الدولة ودولة القانون، لأن هنالك معادلة جادة يطرحها كل مجتمع على نفسه ومن أجل نفسه دون القبول بفكرة التراجع والتصدع. لذا يكتب للعقد الاجتماعي مسألة عدم الخوف أو الذوبان أمام ما يمكن صناعته في وجه المجهول والغائب! أي بمعنى أن الخوف في هذه الحالة ليس له دوراً، بل وجوداً على الإطلاق، لأنه إذا كان كذلك، فإن مسائل العقل واختلاف الرؤى ستزول كلية، وبالتالي سيتم الانشغال بقضايا الدفاع عن النفس والرزق والوطن وكفى. لذلك فالعقد الاجتماعي جاء ليشجب الخوف في الحاضر ويقضي على الفوضى في المستقبل فاسحاً إذ ذاك المجال أمام البناء الجاد والانطلاقة الموثوقة دون البقاء عند قضايا دفاعية، بل يراد به الوصول إلى قمة ما يصبو إليه فكر الإنسان: فهو منطق من الحرية في إطار ما يحدده القانون تجاه الآخر والشيء. لأن حتى دستور الولايات المتحدة الأمريكية نفسه جاء ليس ليحد من الفوضى فحسب، بل جاء ليعطي دفعاً جديداً لمهية التنظيم الشامل في الاعتماد على الدستور ليقرب الرؤى ويعالج السبل للخروج من التفاوت والتأكل المميت.

كما يعود التعاقد بين الأفراد والجماعات إلى دور الكتابة والمقروية في المجتمع للتعبير عن ذاتيته والدفاع عن كينونته واسترشاد طريقه وتعزيز أدواته لما ينبغي أن يكون. لذا فالحضارة المكتوبة أفضل من الحضارة غير المكتوبة، وأما المجتمع المنبج فهو أقوى من المجتمع المستهلك. وعليه فإن الدستور هو أحد رموز هذا التعاقد. أي بمعنى أن كتابته وتأويله يكون في داخل المجتمع من أجل خدمته بدرجات متفاوتة وبالتالي فإن الدستور بقدر احترامه والعمل به، بقدر ما ينم عن نضج قانوني وبعد سياسي في المجتمع الواحد: "إن الدولة تقوم بوضع القانون وتعمل على كفالة احترامه جبراً على الأفراد باعتبارها صاحبة السيادة والسلطة. فالقانون لا يقوم إلا في ظل مجتمع سياسي، وإن يصدر في شكل أوامر وتكاليف وأن يقتزن الأمر أو التكليف بتوقيع الجزاء عند مخالفته"⁽¹¹⁾. لأن كل دولة تعني بالسياسة من أجل تطبيق القانون، أما كل سلطة فهي تطمح إلى احتكار مبدأ السيادة من أجل إخضاع الرعية: "... فالدولة في مفهوم هيجل تجسد إرادته وحرية، إن حرية الإنسان الحقيقية لا تتحقق إلا باندماجه في الدولة، وهذا يقضي أن يخضع الأفراد تماماً للدولة التي تحقق كيانها على إرادات الأفراد العامة، عند هيجل السيادة واحدة لا تتجزأ تذوب فيها كل الاعتبارات ووجهات النظر"⁽¹²⁾. بعبارة أخرى، إن قداسة الدولة مهما كانت متواجدة سياسياً، فليس لدولة السطو على كل الأفراد، لأن من بين هؤلاء الأفراد منهم على رأس الدولة. لكنه ضروري التفريق بين الدولة كمؤسسة دستورية وأداة اجتماعية وسياسية ومخزون حضاري وإرث تاريخي وبعد إداري وهيكلي تنظيمي. لأن هنالك أفراداً يساهمون من قرب أو من بعد في البناء الولوي، إذ لا يمكن للفرد أن يذوب حتماً ولزماً في الدولة؛ إلا إذا كانت الدولة غير قادرة على الذوبان، أي بكلام آخر أن الانصهار والتوافق مع الأحكام السياسية التي تحملها كل دولة بحيث لا يمكن للدولة مهما كانت أن تنفرد بنفسها ولصالحها دون صالح الأفراد والجماعات.

وعلى خلاف هيجل، فإن كلسن قد دمج القانون في الدولة والدولة في القانون: "لقد ذاعت فكرة العقد الاجتماعي طوال القرنين، السابع والثامن عشر. ومقتضاها أن الناس اتفقوا فيما بينهم في وضع السلطة في يد شخص أو هيئة يكون لها حق الأمر دون معقب، للخروج من عهد الفطرة إلى عهد المجتمع المنظم، ففي عهد الفطرة كان الأفراد يعيشون في حرية مطلقة وحقوق طبيعية غير محدودة. فكل شخص يعيش حسب غرائزه وأهوائه وكان دوماً ينشأ عن هذه الحقوق والحريات المطلقة في الفوضى وعدم استقرار، وسيطرة الأنانية وتحكم القوة، ومن أجل البقاء، وللدفاع عن النفس، اتفق الناس فيما بينهم على التنازل عن حرياتهم بالقدر اللازم لقيام جماعة منظمة يعيشون في ظلها"⁽¹³⁾. لذلك يعزى أن الدولة ما هي إلا بناء مجتمعي تلتقي حوله كل أطراف المجتمع دون إرغام أو انصياع من الفرد ولصالحه. "إن الدولة الطبيعية تخدم المجتمع، تنظم التعاون، تمهد طرق السعي، تشجع الكسب وطلب العلم. المطلوب منها بالأساس الحفاظ على الأرض في الداخل والسلم في الخارج، أي ردع العنف اللامعقول، مادام له أثر بين البشر، بقدر ما تتقدم الإنسانية في سبيل العلم والرفاهية والسعادة، بقدر ما تخف ضرورة اللجوء إلى الدولة بشأن المحافظة على السلم، فتتلاشى وسائل الدولة الزجرية والقمعية، داخليا على الأقل في المرحلة الأولى"⁽¹⁴⁾.

فهناك الدولة الطبيعية والدولة الشريرة التي تنحو منحى القيم المضادة والمسالك الرادعة لقوام النفس وسلوك الخير. قد يعكس طابع القانون الذي يتأشى والضمير الخلقي للفرد جراء القيمة الموضوعية التي تعمل على جذب الرؤى وتذليل المسالك لما يخدم البشرية ويحرص على سعادتها. ومن هذا المنطلق، "نرفض أن نتصور الفرد خارج الدولة. نفرض أن نميز بين الدولة والمجتمع. الفرد معطى داخل المجتمع، المجتمع معطى، ومن ضمن تشكلاته الدولة. وإذ نرفض التمييز مبدئياً لا ننفي التجربة المنهجية أي ما يفعله الفكر الإنساني تلقائياً عندما يتعرض لكل ظاهرة اجتماعية على حدة. إنما نؤكد أن التمييز من عمل الفكر وليس من مكونات الأشياء. لا بد من الفصل والتمييز للفهم والإدراك. للعرض والتفسير، لكن لا يجب أن نجعل منه حقيقة كيانية نبرز بها تميزات أخرى"⁽¹⁵⁾. وبالتالي فإن تشكيل المدينة كوسط حضاري ومعماري وكإطار فني وجمالي تعتبر بمثابة أرضية أساسية هامة تقوم عليها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الأفراد والجماعات، والتي كثيراً ما تثيري قوة الدولة أو تضعفها على خلفية تراكمات الوعي ونضجه بما يخدم القضايا المصرية والمربطة بكيان الأمة. كما لا يمكن للدولة أن تنحو مسلكاً رائداً إلا بتوافر الجهود وتناسق الرؤى من خلال تحقيق المصلحة المشتركة. أي بمعنى أن ما يطرحه الفضاء العمومي من حريات ومسئوليات والتزامات تصب في خانة البناءات والمكتسبات.

ب. الفضاء العمومي بين المدينة والدولة

تشكل المدينة النواة الأساسية للتنظيم الاجتماعي باعتبارها وسط اجتماعي من خلال وجود الأحياء بهدف تأطير حياتهم العامة. كما أن للمدينة خصوصيات هامة لا يمكن إهمالها أو تفاديا لأنها تعمل لا على صياغة الوعي الجمعي فحسب، بل على تأطير سلوكيات الأفراد في الأحياء والتنظيمات والمؤسسات. إن حضور المدينة ضروري جداً، لأنه على غرار القرية، فإنها تشكل أي المدينة صياغة المجتمع نفسه، أو معطى أولى من الزاوية السوسولوجية، وذلك بحسب الظروف العامة التي تحويها مثل العائلة، والمؤسسة، والإعلام، والرأي العام والإدارة وغيرها. إن بتجاذب هذه البنى إذ يمكن للمدينة أن تصوغ وجودها من خلال ما تعمل على تقديمه للقاطنين على أراضيها. أي أن الحياة في المدينة تختلف عن البادية لأن حركة المجتمع تتقوى وتنمو وفق ما تقدمه المدينة من استقرار وسكينة وفرص عمل وغيرها. أضف إلى ذلك طبيعة الفئات الاجتماعية المتواجدة في الهرم الاجتماعي من عمال وموظفين وتقنيين وإداريين، أي الفئات النشطة التي تعمل من أجل تنويع الاقتصاد وتوزيعه من زاوية تقسيم العمل. لذلك تشكل المدينة النسيج الاجتماعي المهيمن على الطبقة العاملة في كبريات أروقتها. علماً أن المدينة تنمو وتتجذر عندما تتكاثر لديها عواصم كبيرة مثل الكثافة السكانية^(*)، وحدائق عامة، وفضاءات ثقافية، وطرق واسعة، ومدارس وجامعات...

وبما أن الحاجة الاجتماعية نفسها تعمل على تنويع الوسائل والأدوات من أجل تطوير الاجتماع والاجتماع السياسي فإن العمران نفسه يساهم في استقرار الحكم، وذلك من خلال توسيع دائرة الدولة وما يربطها من حيث العلاقات الوطيدة مع المجتمع وخلاياه التي تقوم على تنظيم الحركة والتنقل والمعاملة... "المدينة تقارن دوماً بالآلة أو بعضو حي لكنها متجاوزة لذلك، إلا أن هذا الشهاب يفسر فكرة مآلها أن المدينة ما هي إلا نسق منظم باحتوائه لبنية شاملة (مخططات) وموزعة على مناطق (الأحياء) تقوم بوظائف خاصة: السكن، العمل، التسلية. هذه العناصر الأساسية لحياة المدينة يتولد عنها تداخل في حركة العوامل والمؤسسات خاصة عند دخولها مجال التنفيذ والاستخدام. ذلك هي أهم خطوات المدينة كنتاج اجتماعي"⁽¹⁶⁾. ومن محام المدينة الأساسية كونها تعمل على صقل الوعي الجمعي بين الأفراد والجماعات في الفضاءات العامة من جهة، وتحثهم على الانصهار والتماسك فيما بينهم من جهة أخرى. كما تعمل المدينة طبقاً للمعطيات التاريخية والتحليل السوسولوجية لا على إعطاء فرص العمل في المدينة أو خارجها بالنسبة للوحدات الإنتاجية فحسب، بل بقدر ما يتشكل لديها فئات مهمة كالخبراء والتقنيين والمديرين من خلال مشاركتهم في البناء الحضاري الذي يشكل قيمة اجتماعية تعمل على فض الخصومات وتقارب وجهات النظر للقضايا المطروحة ومدى السبل والوسائل التي يمكن تواجدها من أجل تمتين هذه الصلات وتمتين الروابط وتوطيد العلاقات: "وأخيراً، المدينة تعد غاية ومركز قرار لأن الصلات الموجودة بين الفرق الاجتماعية والعلاقات بين المصالح العامة والملكية الخاصة، بين التكنوقراطيين والسكان لا تنفي وجود ثمة صراعات: صراعات حول الشرعية بين الفرق الاجتماعية

والحرفين سواء كان معترفاً بهم أم لا، وذلك من أجل تسيير الفائدة الجماعية بحكم التواجد في المدينة، في فضاء الإيرادات وفضاء المجتمع البنيوي في أقاليم مختلفة، أحياناً على شكل مجموعات وصراع مصالح دون شك⁽¹⁷⁾.

إذا كانت كل مدينة وفق تاريخها العريق تعمل على صقل المواهب عبر مرجعيتها الثقافية والفلسفية، فإنها تحاول أن تضبط علاقاتها بالدولة والحكومة كونها مؤسسات تعمل على صنع القرار. لهذا لا يمكننا أن نتفادى المدينة، وذلك من خلال إعطائها صورة مخلة لوحجها الحقيقي ما دامت رمز الحياة ومنطلق التعايش بين الأفراد والجماعات. لهذا تعمل المدينة في فضاءها الفسيح على التخلي أو مطاردة ما يعيق من استقرارها وتوطيد من تطورها تبعاً لطبيعة المجتمع نفسه وصلاته بأفراده ومؤسساته. لذا لا ينبغي ألا نغفل اهتماماً كبيراً بالمدينة وبالطابع المعماري والفني، لأنه بقدر ما تنوعت الاتجاهات المعيشية واختلفت الآراء حول هذا الموضوع أو ذاك، فإن الرأي الأخير يعود إلى أهل القرار. إن الطابع الإداري للمدينة انطلاقاً من البلدية والولاية والمحافظة قد يعمل هو الآخر على توسيع رقعة المدينة لأنها الأصل الأصيل في تجاوز الصعاب وتخطي العراقيل، كما لا يمكن أن يكون ذلك إلا بالرأي الجاد والحكمة الصائبة. وكثيراً ما ينوب الأفراد والجماعات في المدينة من خلال تظهير وسطها والحفاظ على وجهها من خلال دفاعهم عن البيئة التي يعيشون فيها لدرء المخاطر الطبيعية وتلوث الأوكسجين CO₂. "إن الاشتراك في حياة الحي في سياسات المجتمعات المعاصرة لها نفس الدور مثل ممارسة الطقوس في الديانة في المجتمعات الكلاسيكية: الدور المجتمعي، التربية، الاتصال، بمعنى التنشئة، "Socialisation" (...). إن اشتراك الأفراد من أجل إنجاز قوانين ومؤسسات التي تبني مستقبلهم تعتبر شرط أساسي للمواطنة مقارنة بنظام الأخوة المؤسس على القوة المستقرة للقانون المقدس. بيد أن الشيء العمومي في أن تصبح قضية الحوار مفتوح تجاه دينامية التدين والعلمانية"⁽¹⁸⁾. وقد يعتني الفضاء العمومي بتشكيلاته هذه بعد مؤسساتي رصين في استساعة معادلات جادة تعمل على صقل هذا الوعي ونضجه، أي بما يقوم على إبداءه من تحولات هادفة دون المساس بالسيادة والأمن القومي والوحدة الترابية: ضرورة تماسك الوعي في المجتمع المدني على اختلاف أشكاله وتوجهاته وميادين نضالاته ما يعزز الصلة ويوضح الرؤية لصالح المجتمع والدولة معاً.

ج. المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من التنظيمات التي يمكنها أن تنسج علاقة وطيدة بمحض إرادة أفرادها دون قيد مسبق لأن عضوية الأفراد التي تنتمي إليها تقوم على شكل أحزاب، وأندية، وقلبات، واتحادات، وغرف صناعية، وشبكات تجارية، وتعاونيات تعاقدية وجمعيات خيرية ... الخ. كما تقوم هذه التنظيمات الإدارية في وسط المدينة تجاه الدولة والقضايا المجتمعية قصد تنمية روابط التلاقي وفق توازن أساسي يخدم المصلحة الوطنية بامتياز. إن ضرورة بناء علاقات المجتمع المدني تشكل منحنى أساسي للسياسات العامة، إن لم نقل بهدف تمييزها بحكم ما يجمع بينها من قيم أخلاقية ومبادئ إنسانية كاللتماسح والاحترام والتعاون والإقبال وتشجيع المبادرة وطرح البديل: "قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات مجتمع مدني تدافع وتحمي وتحقق مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الاختلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني ببعضها البعض، وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية وهي قيم: الاحترام، التسامح، التعاون، التنافس والصراع السلمي"⁽¹⁹⁾.

يسيطر المعيار الضابط للمجتمع المدني على أرضية صلبة مفاده أن القيم والمعايير التي تنظم أحوال المجتمع وتراعي شؤون المؤسسات بحيث لا بد لها أن تراعي القاسم المشترك بينها من أجل تفادي الخلاف أياً كانت القضية المطروحة ما دامت مرتبطة بمرقاب الناس ومصيرهم. ولا يتأتى ذلك إلا بتوافر الجو الديمقراطي والعمل بموجبه حتى تنتظم مسالك الحكم تحت نية إعطائه بعداً سلمياً وليس تناحرياً دون المرور بالفوضى والقطائع التي تكون لها عواقب وخيمة من خلال خلخلة لأركان الدولة واضطرابات الحكم. لأن الدولة في هذه الحالة في أمس الحاجة من أجل توسيع المقاربات السياسية حتى تكون القرارات أكثر واقعية. أي بمعنى أن يكون التنافس تجاه المصالح منظماً بطرق سلمية وحضارية تتجاوز العنف بتبني رؤى واضحة المعالم التي تتم عن روح المشاركة الفعلية، وذلك لا كمنافسة للسلطة المعنية فحسب، بل كمشارك في الحراك المؤسسي فيما يفعلها ويقوي من صيتها. هذا ما يعطي دون شك دفعةً جديداً لروح المجتمع المدني عن طريق انتشار القيم والتعامل بها وفق ما يحترم آراء الآخرين رغم الخلافات المتباينة ووجهات النظر المتناقضة. ومن هذا المنطلق، يتعين

على المجتمع المدني أن يثمن من وجوده بإسهاماته الميدانية واقتراحاته الفعلية فيما يبني واقع وآفاق كل تحول مرتقب لأن التطور السياسي نفسه يفرض مبدئياً نقادي الخلاف عن طريق إشراك الآخر بهدف التلاقي. إلا أن هذا البعد في هذه العلاقة كثيراً ما يقوم على التنشئة والتنشئة السياسية انطلاقاً من الفرد إلى الحيز العام مروراً بالأسرة والمدرسة معاً. لأن الدولة تحتاج إلى ركائز اجتماعية وأواصر ثقافية وشبكات إعلامية لا من أجل نشر الخبر فحسب، بل في التحسيس حوله من أجل خلقه ودون رجعة قبل اذاعه. إن مبدأ الحرية كثيراً ما يُغذي هذه الصلة شريطة أن تكون مصحوبة بوعي الفرد نفسه؛ أي بمعنى أن يكون عادلاً حتى لا تفشل الديمقراطية نفسها.

وإذا كانت الديمقراطية سلوكاً يتم عن حاجة أصلية هدفها العدل والحرية والمساواة في المجتمع الواحد، فإنها تعمل بموجب ذلك على حل العقدة السياسية في طبيعة كل حكم. كما لا يمكن أن يكون ذلك فعلياً؛ إلا إذا توافرت جملة من الشروط والآليات في الوعي والوعي المشترك بحسب الثقافة والذهنية والسلوك وإيغاز من النخب العالمة والحاكمة أيا كانت أفكارها ومشاربها حتى لا تصاب الدولة بشلل أو بنقص قد يفقدها في كثير من الأحيان شيء من المصادقية وروح الشرعية. إن قيم المدنية تقوم على الاحترام والاحترام المتبادل بين الأفراد والجماعات تجاه المؤسسات من أجل النهوض بالمجتمع الواحد مما هو عليه إلى ما ينبغي أن يكون عليه. وعليه فإن تلازم الجهود وتناسق الآراء كثيراً ما يعمل على توحيد الوعي وتسليحه بالاستقامة ودرء للمخاطر بالمصادقة على توجهاته من خلال الاعتراف بالكفاءات والقدرات ما يبني المؤسسات التي تعمل على خدمة المجتمع ككل. (...) ومن ثم تنشيط مؤسسات المجتمع المدني وإمداده بالطاقات البشرية والكفاءات الفكرية التي تساهم لا شك في الرقي بالممارسة الديمقراطية والتي ستسود في النهاية إلى بناء دولة القانون. وهكذا فإنه سينشأ مجالاً للتوافق بين الثقافة والبنية السياسية ويصبح أمراً جوهرياً لاستمرار أي دولة ولهذا يظهر التكامل بين بنى المجتمع الفكرية والسياسية والثقافية⁽²⁰⁾. " لكن توسيع ظاهرة المجتمع المدني يعني خلق لثقافة إلزامية هدفها هو تحسيس درجات وعي الفرد الواحد، وذلك بربطه بمصيره من خلال إخضاعه إلى مسؤوليته حتى يتحمل نتائجها. لأنه لا معنى للحكم الراشد في ظل انسداد المجتمع المدني على ذاته دون الاعتناء بالمواطن وجعله يقوم بواجباته تجاه المجتمع الأصلي *What is good for State is good for society*. إذ لا يمكن للمرأة مثلاً أن تعتني بغرف منزلها وتهمل الوسط الذي تعيش فيه لأنه يمثل مرآة عاكسة قبل دخولها أو خروجها من ذلك وما هو يرتبط بالساحة العامة والفضاء العام والجو العام من باب النظافة والإقبال والمعاملة .. كما لا يمكن للرجل أن يعيش أنانيته دون حدود إلى درجة إقصاء الآخر مجاناً وبعيداً عن بناء لأواصر العلاقات في الحي الواحد والمدينة المشتركة وهلم جرا. ومن هنا تتشكل أبعاد المواطنة في تقاسم الأرض والماء والهواء ومعنى الحياة شريطة بناء الأصول وتوافر أدوات الإلزام وشروط التواصل لا في القيم والمعايير بهدف الانتماء فحسب، بل في الوعي المشترك وثقافة الاشتراك كلباس لمعنى المدنية المتحضرة، أي القضاء على ما يعيق مسار التقدم والرقي والتنمية الحقبة انطلاقاً من توطيد لدعائم المواطنة السياسية.

وبقدر ما يبرز هذا التوجه في مسائل الحكم المرتبطة بالدولة الديمقراطية عن طريق العدالة والمساواة والحرية... بقدر ما تتحقق الوطنية الاقتصادية. إن الذهاب إلى الإبداع المادي والابتكار التكنولوجي الذي يعد رهن بناء الفرد عن طريق المواطنة والمسؤولية والأخلاق يعد أساس كل دولة في البقاء على خلفية ما يقوم به القانون من تشريع وفق ما ينص عليه الدستور؛ أي بمعنى ضرورة أن يكون القرار السياسي عند مستوى طموحات المجتمع، وذلك وفق تنظياته وهياكله ما يضمن روح التفوق والتألف بين المواطنين ما يدفع عن الدولة كل انحراف واختلال من خلال ما يعزز من تصورات الدولة ويؤكد من نظرتها الإستراتيجية للواقع والآفاق : " من ضرورات بناء الدولة الحديثة إعادة بناء علاقة السلطة لصالح الجماهير من قضايا بين حكام ومحكومين، وذلك عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون إن ذلك النظام صالح يستحق التأييد والطاقة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال اشتراك مختلف مكونات المجتمع التي تحظى بتأييد شعبي واسع في تكوين السلطة في إطار نظام تشاركي متوافق عليه ويتبع ذلك مشاركة مختلف الفئات مهما كان حجمها ووزنها ما دامت تعبر عن تنوع مجتمعي يجب مراعاته واستثماره في تقوية الدولة واستقرار النظام وحفظ الأمن⁽²¹⁾". لأن الدولة في هذه الحالة ما هي إلا نمط تنسيقي بين الرغبات والإرادات الفعلية ما يضمن التوازن بين الحاجات والآمال فيما يزيل التعسف ويقضي على الفساد في المجتمع انطلاقاً من القانون وتجذر رسالته على خلفية القيام بدوره وذلك بإعطاء الفرص والقدرة على التماسك من أجل تحقيق هذا التوازن. كما لا يتأتى ذلك إلا في

إطار دولة القانون التي تسهر على حماية ذلك بغية دعم الصلات بين الأفراد دفع للتآسك بين الجماعات في البناء المؤسسي كمرز لتفعيل القانون نفسه انطلاقاً من الدولة ذاتها.

2. دولة القانون

هل الدولة هي القانون أم القانون هو الدولة؟ إن كل ما تنبناه الدولة من برامج وتسلكه من مخططات وتقوده من استراتيجيات يعني القانون. أي بمعنى أنها وجه جديد من خلال العمل الذي تقدمه في الرؤية لدائرة الحكم بهدف تطبيق القانون أو التعامل معه، إن لم يكن القانون ذاته. لقد عجز الكثيرون عن التعبير على القانون عند ربطه بالدولة أو بالحديث عن الدولة في القانون بحكم صعوبة المعادلة. لذا تشكل صورة دولة القانون باعتبارها يحملان معنى واحد على مستوى الحكم، فإن السلطة محدودة بقواعد اللعبة، لأن الأمر يخص السيطرة على هذه اللعبة السياسية. لأنه عندما يقتضي الأمر كذلك، فإن الدولة تنحدر من أخذ القرارات ما دامت تشكل كيان غير واضح ومتغير الحركة. وكثيراً ما تجمع الدولة بالقانون لا بتحقيق المثالية عن طريق الجمهورية الفاضلة فحسب، بل بقدر تحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية. كما تعني دولة القانون كأسطورة مثالية في إخبار الناس على المشي قدماً ما يذهب عنهم الأذى كركن لتآسك مواطنيتهم من أجل الابتعاد عن الفترق والتشردم والتآكل إما لصالح فئة محدودة الأهداف أو مستقبل مجهول من خلال ترع طائفة على السلطة ومنها تريد انتهاز لسياسة ما أو لسياسات عامة قد تكون صائبة إلى حد ما أو بدون محتوى أو توجه هادف. ومن هذا الباب، كان الاعتناء بالسياسية عن طريق الحوار والتشاركية والاندماج بهدف تخطي الصعاب وتجاوز الحن. وبالتالي فإن السياسة ليست البتة إدارة الأزمات فحسب، بل بقدر ما هي صيغة تمس الحكم المرتبط بشؤون الرعية بهدف تقادي ذلك كله. فهي إذن عمل فكري نخوي متنوع وبناء مؤسسي مستقر يمس تلاحم القاعدة بالقيمة ما يوطد دعائم السلطة ويقوي من صلات المجتمع.

إلى أي مدى يمكن للحقل القانوني إعطاء للبناء المؤسسي ما يسمح للدولة القيام بدورها؟ هل عن طريق النظرية أم التطبيق أم كلاهما معاً؟ لأن كثيراً ما يحدد العمل القانوني من خلال ما يقوم به الأداء الفعلي للممارسة القانونية بحسب دستورية القوانين والعمل بالدستور لأن الدول تقاس بدساتيرها من الزاوية القانونية. وبهذا يصعب جداً رفع مدى العلاقة الرابطة بين الدولة كؤسسة عليا في المجتمع والقانون كنصور لبناء هذا الترابط العلاقتي تجاه المؤسسات الإدارية (قانون عام) أو في ما بينهم (قانون خاص). إن بناء دولة القانون يعد جهداً كبيراً وزخماً عظيماً تلجأ إليه النخب على اختلاف أفكارها ومشاربها من أجل تطوير العلاقة الجامعة والممانعة. أي فيما يصون هذه العلاقة التي تقوم على المصلحة العامة. إلا أن لكل دولة تطورها الخاص بها، أي من خلال ما تقدمه للمجتمع وما يساهم به هو الآخر في التأثير عليها من أجل ما يقدمه من رجال وأفكار وذكاء كنصوات قيمة وتنظيمية وهيكلية وما يساق على شاكلة دستورية من خلال ما يقوم على تنوير سلوك المواطن؛ أي أن السلطة تخضع بدورها إلى أسلوب المراقبة وبعيداً عن الانزلاقات والإخفاقات عن طريق الحوار والشفافية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار ما ينم عن روح القانون وما يعكس سيادة الدولة.

لكن التوافد على السلطة في دولة القانون هدفه خدمة المجتمع بامتياز، لأن الحركة التاريخية تعني دخول الحكم وخروجه شريطة الوصول إلى ما يثمن هذه الروابط ويعزز هذه الضوابط من خلال ما تقوم به دولة القانون. "مما هو واضح بأن دولة القانون هو مرتبط بالحرية، ذلك ما يسمح لنا بالنظر من أجل فهم موضوع القانون وعلاقته بالعدالة. إن نظام القانون هو نسق ردعي مكون من قواعد عامة من أجل مخاطبة أشخاص عقلايين في إدارة شؤونهم وإعطاء إطار للتعاون الاجتماعي. وعندما تكون هذه القواعد ضابطة، تكون أسباب الثقة متبادلة مع تبرير للرفض عندما لا تلبى هذه المطالب. إذا كانت هذه المطالب غير حقيقية أو أكيدة، فهاذا يقال عن حدود حرية الرجال"⁽²²⁾. إن صيرورة دولة القانون تشكلها قوانين وأبعاد من خلال الوسط الذي يدعو إليها جملة من الأسس والعوامل التي تقوم على ذلك خاصة عندما يتعلق الأمر في المجال الاقتصادي وانطلاقاً منه خاصة الليبرالية التي تعمل بدورها على رفع التحدي الديمقراطي بدءاً من السوق وحركة تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات ما تصنعه دولة القانون في المقابل، أي ما يخلقه الدستور وما يحاول معالجته في الوصول إليه.

إنه ثمة اعتناء بالوقت وبالمواطن وبفلسفة السياسة وما تحمله الدولة عند تطرقها إلى ذلك خاصة عندما تتكأ على القانون أو يسيطر على فكرها القانون من أجل إنشاء وسط قويم يشترك فيه الأفراد والجماعات كونها تشكل تطور إيجابي لا من أجل حل المشاكل المطروحة فحسب، وإنما في عدم الإقبال عن المشاكل، بحكم التهاور والتشاوور بكامل الخطوات والأبعاد. وبهذا يحتمي القانون بالأشخاص خاصة إذا كان متأصلاً في النسيج الاجتماعي sociologie juridique ومتولداً منه بهدف حماية الأشخاص في إطار الحرية والعدالة والديمقراطية. علماً أن بين الديمقراطية القانونية والسيادة البرلمانية، هنالك دوراً كبيراً حيث يقوم المشرع الدستوري على الحفاظ على السيادة الوطنية وتعميقها بما يتوافق والقانون. ولعل الحقوق الاجتماعية الموجودة في كل مجتمع هدفها الوصول إلى حقوق الحرية والتي قد تلعب هي الأخرى دوراً كبيراً في ذلك، اللهم إلا في حالة وجود وزن للدولة الوطنية بكامل المقاييس في خلق دولة القانون. "وتحدد من طرف حقوق الحريات، فدولة القانون ضرورة أقصى لأن الوصول إلى ذلك وعبر كل القطاعات يعتبر بمثابة لعبة الإرادات الفردية. وما لا شك فيه بأن الدولة لا يمكن التخلي عنها، لكن دورها يصبح مقبولاً إلا في حالة مادام أنها تعمل على تشجيع على ممارسة الحريات الفردية. ومن هنا يتشكل إطار قانوني عام حيث بداخله تضبط هذه الحريات دون تحديد لمضمونها حيث في الوقت ذاته يمكنه التدخل من أجل منع ومعاقبة كل الممارسات المخلة بذلك من خلال ما يضبطه هؤلاء الأفراد من استخدام لحرياتهم"⁽²³⁾.

وبالتالي يعتني القانون بالدولة نظراً لأهميته القصوى في تحديد الوظائف بين الأفراد وتقسيم الأدوار سواء تعلق الأمر فيما بينهم أو تجاه المؤسسات. لذا يكتسي القانون طابع الاندماج والتكامل في مجتمعه الأصلي. أي بقدر تفشي القواعد القانونية في المجتمع الواحد بقدر ما تعلو مكانة الدولة وفقاً لما يسنه المشرع وتدرسه كليات الحقوق وما تطبقه المجالس القضائية والمؤسسات الإدارية. علماً أن القانون يشكل في هذه الحالة حلقة من بين الحلقات الأساسية التي تتكامل مع غيرها وفقاً للبعد القانوني نفسه السائد والمطبق في المجتمع الواحد، فضلاً عما يحققه من تطورات في مجالاته المختلفة وما يعجز عن تحقيقه. وفي هذا النطاق، يمكن للدولة كنهوم عريض أن تقوم لا على أساس الحكم السياسي فحسب، بل بهدف صيانة المجتمع من الفوضى وعدم الاستقرار، بقدر تحقيق العدل والعدالة الاجتماعية والتواصل بين طبقات المجتمع. إن تعزيز رؤية الدولة سواء تعلق الأمر من داخلها جراء الإيديولوجية السائدة والثقافة النخبوية في إدارة شؤون البلاد أو خارجها تجاه المجتمع الذي تسهر عليه باللجوء إلى الإرغام واحتكار العنف المشروع مقابل نشر أفكار التسامح والأخوة والمواطنة والبناء الحضاري ما يسمح لها برسم خطة واضحة المعالم خارج حدودها مع العالم الخارجي.

ولا غرو أن في استقرار الدولة كثيراً ما يتعثر نتيجة غياب التواصل والتلاقي على قضايا ومسالك مشتركة نتيجة غياب حلول جادة تقي من سوء الأحوال وشر النتائج رغم تقاسم المبادئ والرؤى من زاوية نظر قانونية، وذلك من خلال عمل المؤسسات وعلى رأسها الدولة. وعليه فإن بناء هذه الصياغة الجادة تنبأ بتفوق القانون وحده أو انطلاقاً منه، بقدر ما يكون هو الآخر وسيلة جادة وبعيداً عن القرارات الارتجالية والانتهاكات البوليسية لسلامة الوطن وأمن المواطنين. لأن الكل متوقفاً عما يصنع وما يقبل عليه هذا الوسط المتزن بقدر الإنتاج الذي يحدد من طبيعة القانون، لأن الأمر لا يمس في هذه الحالة جدوى العلاقات التي يصنعها القانون من املاءات لواقع قد لا يكون ذلك الواقع المرغوب فيه مستقبلاً أو محمياً لذلك بمطاردته للفكر القانوني (مجموعات بدون دولة أو ضد الدولة) في صياغة أحواله وبناء ظروفه ومعالجة قضاياها على أساس الفصل بين السلطات واحترامها حتى لا تنفرد سلطة على حساب أخرى دون مراعاة صلاحيات كل واحدة منها وتكاملها مع الأخرى بهدف الوصول إلى توازن السلطة ومعاني الحكم. لذلك فالحقوق الاجتماعية لا تعرقل من دولة القانون باعتبار أنها تطرح ما يمكن أن تعالجه الدولة من قضايا وإشكالات متعددة ومتنوعة كالمؤسسة وقانون العمل وحقوق العمال والمرأة وحقوق الإنسان وغيرها. لكن هذا لا يعني البتة تجاهل هذا البعد في طرحه فيما يوطد دعائم القانون ومنافعه وما تأخذه كل دولة على عاتقها.

أ. السياسة والاقتصاد

إن الدولة ليست كلاً متكاملماً كونها تنطلق من الفرد باعتباره أساس المجتمع ونواته السياسية الأولى بقدر ما تنعكس ظاهرة الدولة في الواقع المعيش ما دامت تقاس بطبيعة المجتمع نفسه وما مدى تناسق كل الأطراف والجهات على صنع السياسة من أجل اتخاذ القرار.

فالدولة قد عبّر عنها يوم ذاك بأنها بمثابة أسطورة قابلة على الظهور والزوال مجدداً تبعاً لنسق كل مجتمع وثقافته. فالأخلاق ليست فوق كل دولة مثل ما قاله ورثة أوغسطين وكانط وفيخته أو كما قاله روسو والاقتصاديون على أن المجتمع يحتل مكانة فوق الدولة. لكن المصلحة وحدها وبها إذ يمكنها تحديد قوة هذه الدولة التي تجبر الفرد أن يضحي من أجلها. علماً أن الأخلاق هي من صنيع المجتمع، أما الدولة فهي متولدة من رحم ثقافته ومعرفته بالأشياء من خلال كيفية صناعة الأحداث. لأن القضية تتعدى حدود الفوق والتحت من حيث المتوارث والمسيطر بقدر ما تقوم عليه الدولة وما يشكله المجتمع لها. وبالتالي لا يمكن مغازلة ما قيل وما كتب دون مراعاة إلى أي مدى تم استساعة هذه النظريات في هذا الخصوص، وما الحاجة الداعية إلى تأكيدها أو تنقيدها بعد أن بات لازماً بأن الدولة قد أصبحت في أمس الحاجة إلى صياغة رؤى وانساق لمعرفة ماذا يصنعه أصحابها داخلياً وما ينتظر منها خارجياً في مجال البناء والنمو والتنمية.

إن ضرورة إيجاد نظرية للدولة شيء طبيعي ووارد جداً في الفكر السياسي باعتبارها تمس طبيعة كل مجتمع وتعدد وظائفه وتناسق مصالحه. إن القضاء على الأناية والتزوات من منظور هيغلي محض وارد كذلك، لأن شرعية كل الدولة تتطلب التخلي عن كل ما هو فردي (وازع نفسي)، والتألق لما هو اجتماعي (بعد سياسي) للتأكيد على شرعيتها كأساس يلتقي حوله الأفراد والجماعات عبر المؤسسات التي تدير شؤونهم وتتولى مسؤولياتهم. لذا ففهم الدولة يعني إيجاد نظرية جديدة تأخذ في الحسبان ما مدى الصيغة العالمية التي توليها مكانة الدولة نفسها في كل مجتمع وما يوليها هذا الأخير إليها تبعاً لما تطرحه من إشكالات وما تحاول بناءه من تصورات. لذلك فهي إحدى التنظيمات الجزئية إن لم نقل أحد أبعادها الأساسية والتي هي مجبورة على وجود إجابات شافية لها كما لا يتأتى ذلك بسهولة في رحان كثرة الواجبات على كثرة الحقوق. وفي مبعد أن تكون نظرية الدولة التي عجز عنها الكثيرون من العلماء ومفكري السياسية وفقهاء القانون صياغتها في قوالب عارفة، فإنهم تحدثوا عنها كأسطورة أو كظاهرة قابلة للاختزال أو الضباع أو السيطوة بحكم أن الأفراد سواء كانوا حكاماً أو محكومين فهم غير قادرين على التناغم حول عقد اجتماعي مدني بسهولة يؤسس لهم ما يطمعون في الوصول إليه دون المرور بأزمات وبثورات وبحروب. لكن عمل الفكر والسلوك هو رهان قدرة وقوة هذا التجاذب الذي تصنعه الدولة وما تقوم به على حيازة كل أطراف وأطراف المجتمع عامة دون المرور بالرككة والتعفن والاستلاب.. ومن الأهمية بمكان ألا نعطي دوراً للأخلاق في تأسيس الدولة تجاه الفرد الحاكم الذي يلجأ بدوره إلى ارتباط قانوني وثيق الصلة بالمجتمع الذي ينتمي إليه والذي يرأس محامه. كون أن الدولة نفسها ليست ظاهرة أخلاقية محضة بقدر ما هي إطار قانوني يجمع كل أفراد المجتمع في العيش معاً وفي الطمأنينة والتضامن والتواصل فيما بينهم بمقتضى ما يلزمهم به القانون وما يحققونه من تكامل خدمة لغاياتهم.

ب. معادلة السوق والدولة

يبدو أن هنالك تناقضاً قائماً بين الفرد (المنتج) والدولة الطابع (المجتمع السياسي) من زاوية نظر هيغلية، أي بين السوق (الاقتصاد) والدولة (السياسة). أي بمعنى أن الربح والمثالية قد يحدث التكامل وقد يحدث التناقض بين السوق والدولة. فالأول يقوم على قانون العرض والطلب، أما الثانية تقوم على الدستور والإيديولوجية، حيث لا يوجد خلاف بينها منذ الوهلة الأولى. لكن بقدر تكاملها في المجتمع الواحد، بقدر ما يكون الخلاف أقل. علماً أنه لا يوجد اقتصاد بدون سياسة ولا سياسة بدون اقتصاد. وإذا كانت الدولة رمز الملكية المشتركة، فإن السوق يحتوي على الملكية الخاصة. كما تنتقل الملكية أو يشترك فيها الأفراد والجماعات على أساس جوهر العلاقة الجامعة بينهم بهدف المصلحة العامة من عقود وإجراءات والتزامات وسياسات التي ينتقيد بها كل فرد انطلاقاً من أفراد عائلته ليتم التواصل العائلي وكرمز للتكامل الاقتصادي والبناء الوطني كارتباط الفلاح بأرضه (مردودية إنتاجية) أو الأستاذ بطلبته (مرجعية علمية).

لذا ينحصر الأمر حول رأس المال أيما كان بهدف تماسك الأفراد فيما بينهم حول طبيعة العقد الذي يجمعهم وما يصون كرامتهم ويحفظ استقرارهم. ومن هذا المنطلق، تتحدد دعائم الأخلاق وتحترم ركائز القانون وتضامن مبادئ الدستور وغيرها. وكثيراً ما يضيئي بنا الحال بالقول بأن انطلاقاً من الدولة (السياسة) والسوق (الاقتصاد) يكون ثمة تناقضاً أو تكاملاً بحسب طبيعة الصياغة التي يوليها كل مجتمع لنفسه انطلاقاً من دور الفرد كعامل ومنتج في الطبقة العاملة والتي تقوم بطرح ما يستتبع من عام وخاص، أي من منفعة وبضاعة، ومن

استثمار وإدخار، ومن استهلاك وإنتاج أو استيراد وتصدير. وإذا أصبحت الدولة عندئذ أودلوجة (مجال قبل التنظير)، فإن السوق يعني إدارة الإنتاج، أي ما قدمه الفرد من جهد وإبداع وتسويق انطلاقاً من المؤسسة. وإذا كانت الدولة تحكمها قوانين سياسية وأعراف إدارية ورؤى إيديولوجية، فإن السوق يقوم على فرص العمل والإنتاجية والتصدير. ومن هنا يكتسي طابع التقدم في العلاقة الماثلة بينهما أو المكونة لهما قياساً بما يقوم به كل على حدة أو مجتمعين معاً. فدرجة تقدمهما بتكاملهما أو بتأخرهما وانقسامهما ما هي إلا نظرة ذات مستوى تماثلها تجاه المجتمع الواحد. كما تنتقل عدوى الصراع بين الدولة والسوق، أي بين السياسة والاقتصاد إلى درجات متفاوتة. وبالتالي فإن القضاء على الدولة لم ولن يكن من قبيل الصدفة، لأنه رمز السياسة وغاية كل مجتمع في الوصول إلى تحقيق غاياته وبناء طموحاته، إن لم يتعد أمر ذلك منازل كبيرة، لأن كل ما كُتب عن الدولة وعلى الدولة يعود إلى ما يزيد عن قرون خلت (بودان، ميكافيلي، هيغل، ماركس...) في مجتمعات تطورت سياسياً أكثر بكثير قياساً بالمفاهيم التنظيمية والإدارية: المجتمعات تطورت بكثير عكس مفاهيم الدولة بحكم أن نظرياتها في الحكم والقيادة والديمقراطية بحيث يعود إلى البحث عن مصادر الرزق ومواقع الثروة. ومع مرور الزمن وتنامي الثروات وابتزاز الخيرات، أفلس السوق نتيجة تواطؤ البنوك ووقوع المؤسسات المالية والنقدية في أزمات خائفة، لكن مع خشية الفوضى، طوّل من الدولة التدخل المباشر في السوق من أجل إدارة أزماته، الأمر الذي حتم على هذا الأخير الانفراد بالموقف وأصبح إذ ذاك ينافس الدولة، إن لم يريد إحلال محلها فيما (بعد الدولة) عن طريق بروز العولة.

وإذا كانت الدولة - الوطنية هي المسؤولة عن المجتمع، وذلك عبر تحميله ماهية وظيفته باعتباره المسئول عما يقوده عن طريق الحكم إلى بر الأمان والرفق والتنمية، وذلك عن طريق الإدارة والحماية والزراعة والتجارة وغيرها، فإن هنالك تكاملاً كبيراً يقوم على التناوب على السلطة والحوار بين النخب على خلفية الاستمرار الرشيد لمشاريع التغيير من أجل تحقيق فائض القيمة بهدف التآلق بين الدول. ومن هذا الأساس كان دور الدولة - الوطنية بارزاً دون صراع مع السوق، بل انطلاقاً من التكامل والتناسق على أساس المؤسسة في تنظيم أحوال العاملين عن طريق تسيير الموارد البشرية انطلاقاً من الدولة كونها هي الأخرى مؤسسة عملاقة (ذروة العقلنة ومنطق الذكاء ورمز السيادة) حتى لا يقبل المجتمع الذي ترأسه أن يتآكل أو يتصارع بين طبقاته الاجتماعية على أساس توزيع الثروة عن طريق خلق فرص العمل. وإذا كانت الدولة - الوطنية يراد بها التراجع عن دورها أو التقليل من شأنها رغم أن حضورها وارداً بامتياز، إلا أن المجتمع الغربي نفسه تطور بالمقابل بعدما أصبح الاقتصاد الحديث يدعو إلى شيء آخر، وذلك على خلفية تطور الرأسمالية وأدوات السوق وتقنياته، الأمر الذي اتضح من خلال بلورة طبقة ثرية في العالم وبحوزتها رؤوس أموال ضخمة وترأس شركات عملاقة لا تضاهي في الثراء والثروة دون أن تتعدى خمسة بالمائة فقط من أثرياء العالم. علماً إن إجبارية الضرائب ملزمة بهدف الحفاظ على توازنات الدولة من أجل رفع مستوى المواطنة لدى المجتمع كما يقول آدم سميث No taxation without representation على خلفية دعه يعمل، دعه يمر ودعه يلعب كذلك يقول الليبراليون الجدد. أي أن الرفع من قدرات الدولة مالياً وتقنياً لا من حيث إدارة الأزمات فحسب، بل من حيث الادخار والاستثمار كذلك بهدف الوصول إلى الثروة وتسييرها (المال العام) وتوزيعها توزيعاً عادلاً بهدف الحفاظ عليها. "فالدولة لم تلبث أن اتسعت مسؤوليتها إلى تقديم المزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين. فلم يعد دور الدولة قاصراً على توفير الأمن في الداخل والخارج ضمان استقرار الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي. بل أصبحت الدولة مسئولة أيضاً عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق درجة أكبر من العدالة والمساواة بينهم (...). كذلك لم يقتصر التوسع في دور الدولة على توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق قدر معقول من العدالة والمساواة، بل بدأت الدولة - خاصة مع استقرار الأفكار الاقتصادية ليكنز - تتحمل مسؤوليات اقتصادية لضمان مستوى من النشاط الاقتصادي ومنع البطالة فضلاً عن تحقيق قدر مناسب من النمو"⁽²⁴⁾.

ومن هذا الباب تم خرق للمجال السياسي عن طريق الطرح الاقتصادي الحديث من أجل الاستثمار والادخار والتوزيع والربح عن طريق الأفراد والشركات عكس الدول والحكومات. علماً أن الاقتصاد الموجه ذو الصبغة الشيوعية لم يأت بالجديد فحسب، بل تعثر في الشركات العمومية التي تخصصت باسم الاقتصاد الحر والتعددية السياسية. وإذا كانت الخصخصة تعني تراجع القطاع العام من باب

الاستثمار تاركة المجال مفتوحاً إلى القطاع الخاص، أي بمعنى أن هنالك انخفاضاً في الأنشطة الاقتصادية من زاوية القيمة الفائضة، إلى جانب انخفاض في العرض والطلب من حيث الاستثمار. إلا أن القطاع العام كثيراً ما يفسح المجال إلى القطاع الخاص في حال ضعف هيكله في الإنتاج والمنافسية هذا من جهة، وكثيراً ما تُسد المديونية من القطاع العام في حالة الإفلاس بعد بيع شركاتها ومن جهة أخرى. " لكن سيطرة السوق على معدلات الإنتاج انطلاقاً من المؤسسة الإنتاجية، ربما هو الذي غذى تكالب الأرباح في البورصات والأسهم العالمية من أجل الاستثمار أكثر فأكثر قصد مضاعفة رأس المال رغم مرور الليبرالية بأزمة مالية خائفة بحكم استباقها لذلك دون قيد مسبق أو معيار أخلاقي يضمن توازنها والتي نعيش تجلياتها إلى حد الساعة. إن طبيعة المجتمع نفسه وما يحمله من اجتماع سياسي وعمران بشري هما اللذان يعملان على تطوير مفهومية الدولة - الوطنية وليس العكس بناءً على ما تقوم به أطرافه وأطيافه في المشاركة والتنشئة والمواطنة والتعددية والتنمية السياسية⁽²⁵⁾."

إن تطور السوق بحسب ما تنتجه المؤسسة الاقتصادية هو رهن المنافسة شريطة ألا ينفرد بالاحتكار لصالح فئة من الأفراد المسيطرة على هذا المنتج أو ذلك دون باقي الفئات الأخرى. لكن تدخل الدولة في هذا السياق يعد أمراً ضرورياً بهدف توسيع دائرة الاقتصاد. لأنه من الممكن أن تدخل الدولة قد يكون احتكاراً هو الآخر للقطاع العام في غياب أو إضعاف للقطاع الخاص. هل الأمر يعود إلى التشريع القانوني واحترامه أم قوة الدولة اقتصادياً؟ قد يصعب مبدئياً تحديد الميكانزمات والآليات الفاعلة في هذا التوجه لأن التداخل في البنى التحتية والتربية يقول أدام سميث في ثروة الأمم أساس البعد الاقتصادي. علماً أن ما يُحدد من طبيعة الدولة اقتصادياً من خلال فتحها لمجال السوق، هو ما يعزز من التوازن على خلفية نقادي الاضطرابات المالية والنقدية عن طريق ضخ السيولة من جهة، وتحقيق النمو كسياسية دون أن تنسحب الدولة من جهة أخرى. " وذلك من أجل امتصاص البطالة والتضخم والكساد من مسؤوليتها تماماً أمام رغبتها في أن تترك كل شيء للقطاع الخاص، لا بد أن يتم ذلك على مراحل وببطء لأن العبء أكبر بكثير من قدرات القطاع الخاص ولأن مسؤولية الوطن لا يمكن أن تترك ببساطة في يد مجموعة أفراد مما كانت مواهبهم وقدراتهم، ولنا في مأساة البطالة أمام انسحاب الدولة أكبر دليل على خطأ التوجه. (...). ذلك إن القطاع الخاص عندنا يحتاج لأن يتعلم ... وفي تجارب الدول الأخرى خاصة الشرق الأقصى إمكانات هائلة يمكن أن نستفيد منها لأن الفرق كبير بين عقليات تعمل بالدراسة والبحث والمعلومات والمعرفة، وأخرى لا تملك شيئاً من ذلك " ⁽²⁶⁾.

وبحكم تطور الدولة بالمقابل يمكن للسوق أو غيره أن ينمو بدوره على أساس بلورة الجهود من أجل تبني خطط والقيام باستراتيجيات بهدف تحقيق الربح عن طريق التسويق. علماً أن الاقتصاد المنتج الذي يقوم على الإنسان هو الغالب كونه يتعاطى مع مقتضيات السوق وتحولات الزراعة والصناعة والتجارة. لأن المجتمع في هذه الحالة ينشأ السياسة والمرتبطة بالاقتصاد لسد حاجاته المتنوعة والمتنامية على أساس التنمية السائدة التي تتشكل بناءً على اشتراك جميع العوامل والقطاعات الحية من أجل النهوض بهذا المجتمع أو ذلك، أي من طور إلى آخر. لكن تدخل الدولة في أوروبا بهدف تمويل الضمان الاجتماعي عن طريق جباية الضرائب بواسطة العمال والخواص هو ما يشكله المال العام من أجل تسديد المديونية وبناء المشروعات. وإذا كان الأمر كذلك في أوروبا، فإنه يعود إلى رمز العدالة التي انطلقت منها الدولة - الوطنية بحسب مشروع مارشال التي ترمز إلى الحقوق المدنية والحقوق السياسية فالحقوق الاجتماعية خاصة في الدول المتقدمة منها.

وبالتالي لا يمكن لأن تنتج الدولة عن السوق بسهولة، لأن طبيعة السياسة المنتهجة وعلى اختلاف مجالاتها وقطاعاتها هي التي تحدد من طبيعة العلاقة مع الاقتصاد وغيره. ويتضح أمر ذلك في الدول المتقدمة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور العلمي والنضج السياسي والرواج الاقتصادي خاصة بعدما تأكد لديها وبدون رجعة أن العناية الأولى تبدأ من الفرد والمنظمة والبيئة والعالم الخارجي، لأنها تشكل لديها معطيات أولية في البحث عن مكاسب للرزق ووسائله وطرق للتآلف البنيوي بين الأفراد والهياكل والهيئات من خلال السيطرة على الطبيعة وأعماقها والفضاء وما فيه. لأن ذلك لا يعني البتة عزل الدولة عن الاقتصاد نفسه، مادامت ملزمة بالقطاع العام شريطة بناء معادلة هادفة مع القطاع الخاص حتى يتم تجاوز الأزمة بينها عن طريق القضاء على الاحتكار والمضاربة. لأن في ذلك

تهميش للدولة عن دورها اقتصادياً ولما لا سياسياً مادامت تصب في تحقيق التوازن الأمني، أي بين الإنتاج والاستهلاك، الادخار والاستثمار والاستيراد والتصدير. إن عبقرية كل دولة هو إلزامها بما تحققه من مكتسبات وانتصارات من خلال ما تتبناه من خطط ومشروعات لا يهدف تحقيق مناصب عمل ضد البطالة فحسب، بل في تطوير المعادلة الاقتصادية كواجهة فاعلة عن طريق فائض القيمة. أي بمعنى الوصول إلى بناء رأس مال اقتصادي كامتداد لرأس المال الاجتماعي من أجل الوصول إلى منابع الثراء ومصادر الثروة عن طريق مراقبة الأسعار والتنوعية والمنافسية. كما لا يمكن الوصول إلى ذلك بمعزل عن الاستثمار وفي مبعد عن الإنسان نفسه إلا عن طريق جملة من الشروط والأدوات التي من الواجب توافرها كالاقتصاد المعرفي والاقتصاد السياسي عن طريق مراكز البحث العلمي وكذا ربط الجامعة بالمؤسسة وغيرها.

خاتمة

من الصعب جداً بلورة ثمة مفهوم جديد للدولة بحكم ما حققته هذه الأخيرة من قفزات رائدة وما عجزت عنه في رفعه من تحديات لأن الدولة في مفهومها الأغلب ما هي إلا مؤسسة قانونية وتنظيمية وإدارية وسياسية واقتصادية جاءت من أجل خدمة التجمع البشري أيا كان. علماً أنها تقاس عن طريق جملة من المعايير التي تضبط درجات توافقها مع المجتمع الذي تنتمي إليه بحسب طبيعة النخب الحاكمة التي تبرع قيادتها من جهة، فإنها نتاج للحضارة والتاريخ والقانون والثقافة والجغرافيا والتقنية والفن والعلوم والأخلاق من جهة أخرى. إنها تشكل بمثابة كيان يتأثر بما يقوي روحه من مخزون إنساني ونفسي ومعرفي وعلمي وديني وإداري وسياسي وجمالي وعسكري... ومتأثر بما يعالجه من مسائل وإشكالات والتي من محام اختصاصه وما يطرحه من بدائل وتحولات ترفع من شأنه بين الدول. لذا يكتسي طابع الدولة الوطنية Nation State منها والتي فشلت إلى حد ما في تحقيق وثبة سياسية رائدة في العالم أو تلك التي تنادي بدولة القانون State of Law مع تراجع الأولى وتباين الثانية نتيجة تزامنها مع العولمة كنتاج لسطوة الفكرة الاقتصادية - الاقتصاد الحر المتعولم - خاصة أمام السوق بعد فشل المنظومة الشيوعية في عقر دارها تحسباً لما بعد الرأسمالية التي تسيطر على جزء قليل من الدول الصناعية (الولايات المتحدة، أوروبا واليابان) فقط مع تباين بالمقابل مع دور السوق ومكانته في ربط وتنوع المبادلات الاقتصادية والتجارية في ميزان القوى خاصة في مجال العلاقات الدولية. هذا الاكتساح لفكرة الدولة والمرتبطة بالمجتمعات هو الذي يحدد من محام السياسة المرتقبة وتطور الفكر السياسي السائد، أي ما يصنعه العالم السياسي وما يتأثر به الرجل السياسي خدمة والمصلحة العامة. لأن السلطة السياسية تتناغم لا بحكم تريبتها على الحكم فقط، بقدر ما يتشبث بها المجتمع دون مطاردتها أو اجتثاثها خوفاً من الضياع والفوضى التي قد تخر كيان الاجتماعي ككل باسم السياسة. لكن السياسة تأتي من هذا الباب عن طريق الدولة التي تعتبر هي الأخرى بمثابة وسيلة أعدت من أجل تفادي الخلاف واستباق التوقعات بما يضمن أمن الجميع وببني أمانة المستقبل وفق رؤى محكمة واستراتيجيات هادفة تأخذ في الحسبان مكانة الفرد لا كإنسان فحسب، بل كموطن في المدينة وكمسئول في الحكم من أجل بناء ذلك التلازم المزدوج والعكسي وغير المنفصل بينهما، أما ما يتشكل بينهما من علاقة سواء كانت وطيدة أو ضعيفة، هي تلك درجة الدولة السائدة في المجتمع الواحد في الزمن والمكان والتاريخ.

الهوامش :

1. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية)، (بيروت : مركز الدراسات العربية، 1987).
2. N.J. Rendell. In Introduction to Political Thought. Sidgwich and Jack. (London, 1978).pp.28- 47.
3. Bertrand Badie Pierre Birnbaum. Sociologie de l'État. (Paris, Glassest.1979).p.20.
4. Bertrand Badie Pierre Birnbaum. op.cit., p.26.
5. Emile Durkheim. Leçons de sociologie. (Paris, PUF. 1950). p.8.
6. Emile Durkheim. op.cit.,pp. 95-96
7. Emile Durkheim.op.cit., p.71
8. Bertrand Badie Pierre Birnbaum. op. cit., p. 68.

9. حسن كاظم الزبيدي، الدولة القبطية العربية مضامين وإشكاليات ... مقارنة نظرية، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008)، ص 13.
10. اندرو فنتست، نظريات الدولة، ترجمة: مالك أبو شهرة ومحمود خلف، (بيروت: دار أرواد، 2001)، ص 46.
11. إدريس الفاضلي، الوجيز في فلسفة القانون، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 75.
12. إدريس الفاضلي، نفس المرجع، ص 102.
13. إدريس الفاضلي، نفس المرجع، ص 142.
14. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط8، 2006)، ص 14.
15. عبدالله العروي، نفس المرجع، ص 18.
- (*) نشرت هيئة الأمم المتحدة في 2003 قرار تؤكد فيه بأن كبريات المدن في العالم خاصة العواصم العالمية منها حيث الكثافة السكانية تقاس بملايين نسمة وهي كالتالي: طوكيو 35 مليون، مكسيكو 18,7، نيويورك 3, 18، سان باولو 17,9، بومباي 15، كيسيستا 13، شنغهاي 8، 12، بكين 12,3، جاكارتا 8، 12، ريو جينيغو 11,2، سيول 7، 9. أما من بين مائة مدينة في العالم، يوجد 44 في آسيا و 9 في إفريقيا.
16. Yankel Figalkow. Sociologie de la ville. (Paris, La Découverte. 9 éd. 2002). p.12.
17. Ibidem.
18. Burhan Ghalioun. Islam et politique La modernité trahie. (Paris, La Découverte. 1979). pp.60-61.
19. بن تامي رضا، المجتمع المدني والمؤسسات السياسية دعائم قيام المجتمع المدني الأركان الأساسية لبناء المجتمع المدني مجلة دراسات إستراتيجية، (الجزائر: مركز البصيرة، رقم 8 جوان 2010)، ص 131-132.
20. بن تامي رضا، المرجع نفسه، ص 133.
21. صافو محمد، إشكالية بناء الدولة في العالم العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، (الجزائر: دار الخلدونية. العدد 11، 2010)، ص 129-130.
22. Frédéric Rouvillois. Le droit. (Paris Flammarion. 1999) p.107
23. Dominique Resseau. L'État de droit est-il un État de valeurs particulières? in [http:// www. Aix-mrs. Iufm.fr/formations/filiers/ecjs/reflexions/etatdroit.ftml](http://www.Aix-mrs. Iufm.fr/formations/filiers/ecjs/reflexions/etatdroit.ftml). p.1.
24. حازم الببلاوي، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، (القاهرة: دار الشروق، 1989)، ص 99-100.
25. ميلود عامر حاج، العولمة بين أحادية القطب ومصير العالم، دراسات اقتصادية، (الجزائر: مركز البصيرة. العدد 16، جويلية 2010)، ص 61.
26. محي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)، (مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)، ص 108-109.